المعهد : معهد تسيير التقنيات الحضرية

القسم: هندسة حضرية

المستوى الدراسي : الأولى ماستر تخصص : الخطر الحضري والمرونة

اسم المقياس: الاستراتيجية، التشريع والاستراتيجية

الموسم الجامعي: 2021/ 2022

السداسي :الأول

الرصيد :02

المعامل : 02

الحجم الساعي : 90دقيقة

اسم ولقب الأستاذ : صالح لعريبي

البريد الإلكتروني: salah.laribi@univ-msila.dz

المكتسبات القبلية:

ما الفرق بين القانون والمرسوم؟

ما هي القوانين والمراسيم التي يمكنها أت تساهم في القضاء على الأخطار الكبرى في المدينة أو تخفف من حدتها؟

عناصر المحاضرة:

الهدف من المحاضرة

مقدمة

تعريف التشريع .

أنواع التشريع : (الأساسي أو الدستور ، النصوص التشريعية ، النصوص التنظيمية)

أنواع النصوص التشريعية: (القانون والأوامر)

أنواع النصوص التنظيمية: (المرسوم ، القرار، المقرر، المنشور ،التعليمة)

تجميد وإلغاء القانون

بعض المشاكل في التشريع الجزائري

اقتراحات وتوصيات

مراجع

الهدف من المحاضرة :

تهدف هذه المحاضرة إلى تنوير الطالب بأهمية التشريع الجزائري بمراتبه الثلاثة سواء دستور أو نصوص تشريعية أو نصوص تنظيمية والعناصر الفرعية لكل عنصر ومرتبة كل عنصر إن وجدت ومتى يلغى القانون أو يجمد ، مع أهم المشاكل التشريعية بالجزائر وبعض الاقتراحات التي من شأنها أن تقلل هذه المشاكل.

مقدمة:

من أجل الحفاظ على حقوق وواجبات الأفراد والجماعات وضبط العلاقات بينهم وضمان الأمن العام، وكذا تنظيم المدن والقرى وجب إحداث قوانين وتشريعات مناسبة والسهر على تنفيذها بعدل وصرامة .

تعريف التشريع:

هو مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدرها السلطة العامة المختصة في الدولة، وهي عادة السلطة التشريعية، واستثناءا السلطة التنفيذية.

أنواع التشريع:

يندرج من حيث القوة الإلزامية في شكل هرم قانوني، بحيث لا يجوز لتشريع أدنى مخالفة تشريع أعلى، وتختلف أنواعه أيضا من حيث الأهمية، ومن حيث السلطة التي تمتلك حق إصداره، وهي:

التشريع الأساسي (الدستور):

أهم ما يميزه أنه يبين نظام الحكم في الدولة، ويحدد سلطاتها العامة ، تنظيمها والعلاقة بينها، والحقوق والحريات الأساسية للأفراد وواجباتهم العامة .ويأتي . في قمة هرم التشريعات، فهو أسمى تشريع ولا يجوز مخالفته.

النصوص التشريعية :

هي مجموعة قواعد قانونية تصدرها السلطة التشريعية في البلاد متمثلة في:
أ - المجلس الشعبي الوطني(البرلمان الغرفة الأولى).
ب - مجلس الأمة (الغرفة الثانية.)
ج - رئيس الجمهورية في الحالات الاستثنائية.

وتأخذ النصوص التشريعية صفتين هما : التشريع العادي (القانون) ، والتشريع الأساسي (الأوامر).

أنواع التشريع (النصوص التشريعية):

القانـــــون (Loi):

هو النص الذي يقره المجلس الشعبي الوطني ويصدره رئيس الجمهورية، ويحدد القانون بصفة عامة القواعد والمبادئ الأساسية في المجالات المذكورة في الدستور وهو المصدر النصي الأكثر أهمية.

- لا يلغي ولا يعدل القانون إلا بقانون أخر، ويسهر رئيس الجمهورية على تطبيقه بعد المصادقة عليه وصدوره في الجريدة الرسمية.
- القانون مصدر للنصوص الأخرى وأقواها بعد الدستور.

الأمـــــــر : (Ordonnance): هو النص التشريعي الثاني الذي يتخذه رئيس الجمهورية في القضايا المستعجلة والضرورية (حالة الطوارئ ، الكوارث الطبيعية ، كالزلزال ، الحروب وشغور البرلمان أو بين دورتي البرلمان)

- **أنواع التشريع : النصوص التنظـــــيمية**

هي نصوص تصدرها السلطات التنفيذية والإدارية المختصة في الدولة ،حسب إجراءات وشكليات حددها القانون . ومن هذه السلطات:
-رئيس الجمهورية.
-رئيس الحكومة.
-الوالـــــــي.
-رئيس المجلس الشعبي الولائي.
-رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وتنقسم النصوص التنظيمية إلى العناصر التالية:

أ- المرســـوم : (Decret):

هو النص الذي يتخذه رئيس الجمهورية (مرسوم رئاسي) أو مرسوم حكومي (مرسوم تنفيذي) في مسائل تنظيمية ، و يمكن اتخاذه من طرف مجلس الوزراء كما يمكن اتخاذه خارج مجلس الوزراء وتوجد مراسيم فردية خاصة بتعيين كبار الموظفين وإنهاء مهامهم.
لا يلغى ولا يعدل المرسوم إلا بمرسوم مثله أو بنص تنظيمي أعلى منه درجه

ب- القـــــرار : (Arrete):

هو النص الذي يتخذه الوزير (الوالي – المدير التنفيذي) فيما يخص تسيير وزارته مديريته في دائرة النصوص السارية المفعول ويعتمد شرعيا القرار على مرسوم ويحدد كيفيات تنفيذه.

- توجد قرارات فردية خاصة بتسمية الموظفين وعزلهم وتأديبهم.
- القرار الوزاري المشترك هو القرار الذي يتخذه وزيران أو عدة وزراء.
- لا يلغى ولا يعدل القرار إلا بقرار أو نص تنظيمي أعلى منه درجه.

ج- المقـــرر : (Decision):

نص تنظيمي مثل القرار يتخذه الوزير أو من فوض له حق الامضاء في قضايا مختلفة . كالمنـح أو العطـل الاستثنائية.

د- المنشور:(Circulaire)

وثيقة ادارية توجه لعدة مرسلين إليهم من طرف السلطة العليا لعرض موضوع أو تبليغ توجيهات أو تحديد كيفيات تطبيق نصوص تنظيمية.

هـ- التعليمـــــة :(Note):

تسمى هذه الوثيقة باسم محتواها وتوجه لعدة مرسلين إليهم كذلك وهي عبارة عن امتداد شرعي لمرسوم وتتميز عن المنشور كون صاحبها يعطي أوامر ينبغي مراعاتها وجوبا.

ويعتبـر كل من المنشور والتعليمة من الوثـائـق الإداريـة ذات الطـابع التنظيمـي فالمنشـور يـأتـي لشـرح القـرار أمـا التعليمـة فهـي وثيقـة مثـل المنشـور لهـا طـابع خـاص وهـي تهتـم بالمـسائـل الداخليـة.

الفرق بين القـرار والمـقـرر:

يكمـن الفـرق بيـن القـرار والمقرر فـي كـون الأول يصـدر عـن السلطـة التنفيذيـة والمتمثلـة فـي الوزيـر الـوالـي ، رئيـس المجلس الشعبـي الولائـي، رئيـس المجلـس الشعبـي البلـدي، ويـأتـي لتوضيـح وشـرح كيفيـة تنفيـذ وتطبيـق مرسـوم مـا.

أمـا المقـرر فقـد يصـدر عـن الأطـراف المذكـورة سابقـا

إضـافة إلى مـن تـم منحهـم حـق الإمضـاء بالتفـويض فـي بعـض القضـايا، ويصـدر فـي القضـايا البسيطـة الأقـل أهميـة من التـي يصـدر فيهـا القـرار. وكـلا المفهوميـن مـن النصـوص التنظيميـة.
وهناك أنواع أخرى من الوثائق ذات طابع تنظيمي تسير بواسطتها شؤون الإدارة.

تجميد القانون :

عدم استعمال النص التشريعي أي التوقف عن تطبيقه لفترة زمنية معينة لا يمكن اعتباره ملغى لأن عدم استعمال القواعد التشريعية لمدة طويلة ما هو إلا عرف سلبي والعرف لا يستطيع إلغاء التشريع.

إلغاء القانون:

يعني وقف العمل بالقاعدة القانونية وتجريدها من قوتها الإلزامية، مما يؤدي إلى إنهاء سريانها عن جميع المخاطبين بها، والعلاقات القانونية التي تنظمها.

وقد يكون الإلغاء أما كليا أو عاما: يشمل جميع أحكام التشريع السابق

وإما أن يكون الإلغاء جزئيا: يقتصر على بعض هذه الأحكام دون بعضها الآخر.

بعض المشاكل في التشريع الجزائري:

- معظم نواب البرلمان بغرفتيه ليس من الإطارات أو المختصين القانونيين أو من لديهم كفاءات علمية وعملية مما يجعل القوانين ودراستها لا تستجيب لتطلعات وآمال السكان.
- تعارض العديد من النصوص القانونية في الكثير من المواد القانونية لنصوص مختلفة ، مما يجعل اختيار النص الأنسب متعارض مع غيره.
- اختلاف بعض النصوص التشريعية والمواد القانونية عند الترجمة من اللغة الفرنسية إلى العربية ، مما يجعل الكل حائرا أي القانون أنسب وأصح.
- قد يلغي المشرع مادة أو يعدلها ويستبدلها بأكثر من نص.
- قد يستشار المهنيون والمطبقون في ميدان معين (الشركاء) عند إعداد مسودة القانون لإثرائه، ولكن لا يبقى لها أثر عند صدوره.

اقتراحات وتوصيات:

من أجل تحسين التشريع الجزائري وجب أخذ بعين الاعتبار أهم النقاط التي نراها قد تقلل من المشاكل التشريعية في الجزائر ومن أهمها نذكر:

- الاستفادة من التجارب الأجنبية في جميع المجالات ومنها المجال التشريعي لكن ليس على حساب الخصوصيات الاجتماعية و الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري.
- فتح المجال للإطارات والشباب الصلحين والمهتمين وتشجيعهم للترشح للمناصب البرلمانية لإثراء وتحسين المنظومة التشريعية.
- إشراك جميع الشركاء عند إعداد مسودة القوانين الأساسية لكل قطاع ومتابعتها عند إصدارها وإمكانية تعديلها حسب مقتضيات الضرورة.

المراجع

1- **المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: القانون والتشريع المدرسي ، سند تكويني لفائدة المقتصدين ونوابهم، الجزائر،2004.**
2- **محمود حميدان قديد: التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية**

إمارة دبي نموذجا، بحث مقدم لنيل شهادة درجة الماجستير بموضوع التخطيط الحضري والإقليمي ،تحت إشراف أ.د رشيد عباس الجزراوي، قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010